

الجلسة 50

الدرس الخمسون

الآية الثانية: التي استدلوا بها على حجية الفتوى وجواز التقليد هي قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (3).

وفي مقام الاستدلال بهذه الآية الشريفة على المطلوب لابد من تقديم أربع مقدمات يتوقف عليها الاستدلال بالآية:

المقدمة الأولى: أنه ورد الأمر بالسؤال « فسألاوا » وهو ظاهر في الوجوب

- 1 - سورة التوبة، الآية 120.
- 2 - سورة التوبة، الآية 122.
- 3 - سورة الأنبياء، الآية 7.

صفحه 149

وهذا الوجوب لا يختص بفرد معين بل يشمل كل جاهل، فيجب السؤال على كل جاهل.

المقدمة الثانية: أن هذا السؤال ليس له موضوعية بحد ذاته، بل هو طريق للعمل بمضمون الجواب، فلو قلنا بعدم لزوم العمل بالجواب، كان السؤال لغوياً.

المقدمة الثالثة: أن « أهل الذكر » عنوان عام ويتضمن في أفراده جميع أهل العلم في كل زمان، ففي الأزمنة السالفة كان أهل العلم هم الأنبياء، وبعد النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) كان الأنئمة (عليهم السلام) هم المصدق، ومن بعدهم أي زمان الغيبة، الفقهاء.

المقدمة الرابعة: قد يقال إنه يترتب على هذه المقدمات الثلاث أن جواب أهل الذكر إنما يكون حجة فيما لو كان مسبوقاً بالسؤال كما هو ظاهر الآية، وحينئذ تكون النتيجة أخص من المدعى، لأن المطلوب هو إثبات حجية قول الفقيه سواء سئل أم لم يسأل، وهنا نحتاج إلى هذه المقدمة في إثبات الحجية للفتوى بصورة عامة، وذلك بطريقين:

« الأول » عن طريق عدم القول بالفصل، فمن يقول بعدم الحجية لقول الفقيه يرى ذلك مطلقاً، ومن يقول بالحجية يرى ذلك مطلقاً أيضاً، أي سواء سبقه سؤال أم لا.

« الثاني » عن طريق إلغاء الخصوصية، فالعرف يرى الحجية لقول العالم سواء سأله الجاهل منه أم لا، فالسؤال غير دخيل في حجية قول العالم.

التحقيق في المقدمات:

وقد أوردوا على الاستدلال بهذه الآية ثلاثة إشكالات:

الإشكال الأول: ما يتعلق بالمقدمة الأولى، وهو أن شأن النزول يقرر أن الخطاب في هذه الآية غير عام بل هو خطاب للمشركين، والمراد من أهل الذكر هم علماء اليهود والنصارى الذين لديهم كتب سماوية ويعلمون بورود اسم النبي

صفحه 150

الأكرم (صلى الله عليه وآله) في كتبهم، فالمحاطب في هذه الآية ليس هو الجاهلين بعامة، وكذلك المقصود من أهل الذكر ليس أهل العلم مطلقاً لكي يشمل الفقهاء أيضاً، بل المقصود إما علماء أهل الكتاب، أو الأئمة المعصومين (عليهم السلام) على تفسير آخر.

مناقشة السيد الخوئي (رحمه الله):

قد أجاب السيد الخوئي في التنقیح⁽¹⁾ عن هذا الإشكال بأن الآية الشريفة تتضمن كبرى كلية حتى لو كان المراد من أهل الذكر هم طائفة خاصة، وهذه الكبرى تقرر حكماً إرشادياً وعقولياً بلزوم رجوع الجاهل إلى العالم، ففي عصر النزول كان مصداق أهل الذكر هم علماء اليهود والنصارى، وبعد رحلة النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) كان الأئمة هم المصدق، وفي عصر الغيبة الفقهاء هم أهل الذكر.

جواب الشيخ اللنكراني:

وقد أجاب سماحة الوالد⁽²⁾ في «تفصیل الشریعة» على مناقشة السيد الخوئي (قدس سره) بأن الآية لو كانت في مقام بيان كبرى كلية، فهذا يعني أنها تقرر حكماً إرشادياً وعقولياً بلزوم رجوع الجاهل إلى العالم، والحال أن ظاهر الآية يقرر شيئاً آخر، وهو لزوم رجوع المشركين خاصة إلى أهل الكتاب خاصة ليسألوهم عن علامات النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) الموجودة في كتبهم.

نظر الاستاذ:

ولكن يمكن أن يقال في مقام الدفاع عن كلام السيد الخوئي (قدس سره) بأنه لو دار الأمر في أن يكون المراد من النص الحكم الإرشادي أو الحكم التعبدى، فيقال

1 - التنقیح، ج 1، ص 68.

2 - تفصیل الشریعة، كتاب الاجتہاد والتقلید، ص 59.

صفحه 151

حييند إن المعنی هو الحكم التعبدی وأن الحكم الصادر من المولی هو حکم تعبدی لا إرشادی، ولكن هذا كله في الأحكام الفرعية، ولكن ظاهر هذه الآية وخاصة ما ورد في صدرها من قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ...) ، يؤكّد أن الآية الشريفة ليست في مقام بيان حکم تعبدی مولوی واقعاً بل تريد أن تقول للمشركين: اذهبوا واسألو علماء أهل الكتاب، وذلك في زمان لم يكن غيرهم من العلماء، ولو كان هناك علماء غير علماء أهل الكتاب ومع ذلك تقول الآية: اذهبوا واسألو من علماء أهل الكتاب، لأمكن أن يقال بالحكم التعبدی في الآية، وعليه فإن الآية ظاهرة جداً في الكبرى الكلية التي ذكرها السيد الخوئي (قدس سره) من لزوم رجوع الجاهل إلى العالم.

وعلى هذا الأساس تبيّن بطلان الإشكال الأول على مقدمات الاستدلال وهو اختصاص الخطاب بالمشركين واختصاص المراد من أهل الذكر بعلماء أهل الكتاب.

ملاحظة مهمة:

هناك روایات في ذيل بعض الآيات الكريمة (مثل هذه الآية محل البحث) تقرر أنّ الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) هم أهل الذكر: «نحن أهل الذكر» أو «نحن العلماء» وأمثال ذلك، وهذا يعني أنّ المصداق المنحصر بالفرد في ذلك الزمان لهذا العنوان هم الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، أي أنّ هذا الحصر ليس حصرًا كليًّا بل متعلق بزمانهم وعصر حضورهم، وأمّا في عصر الغيبة فمصداقه أشخاص آخرون كالفقهاء مثلًا.

وعلى سبيل المثال فقد ورد في باب ولایة الفقیه من أنّ «علماء أمّتی أفضّل من أنبياء بنی اسرائیل» أو «اللهم ارحم خلفائی» وقول الإمام (عليه السلام): «نحن العلماء»، أو «نحن الخلفاء»، فالمنكرون لولایة الفقیه يستدلون بهذه الروایات على حصر المراد من العلماء أو الخلفاء بالأئمّة المعصومين (عليهم السلام) فلا تشمل الفقهاء.

صفحه 152

ولكن من خلال ما تقدم من الجواب يتضح لنا أنّ الحصر المذكور في هذه الروایات يختص بعصر الأئمّة (عليهم السلام) ولا يتنافى مع كون المصداق في زمن الغيبة هم الفقهاء، نعم لو ظهر الإمام (عليه السلام) الآن فسيكون هو المصداق الوحيد لهذه العناوين.

ومن هنا تبيّن وجه التناقض العجيب في كلمات السيد الخوئي (قدس سره)، فهو يقرّ هنا وجود كبرى كلية في مدلول الآية بحيث تشمل الفقیه أيضًا، ولكنّه في بحث ولایة الفقیه وعندما يصل إلى هذه الروایات يؤكّد أنّ مصاديقها هم الأئمّة المعصومون (عليهم السلام) فقط.